التحليل الجغرافي لجريمة الشروع بالقتل في محافظة النجف

م.م حيدر سالم جبر
مديرية تربية بابل

Geographical analysis of the crime of attempted murder in Najaf

Assistant Lecturer. Haider Salem Jaber
Directorate of Babylon Education
haiders158@gmail.com

Abstract:

The study reached several results, the most important of which is that the center of the district of Najaf comes first in the number of crimes of attempted murder (390) of the total (807), the total crimes of attempted murder recorded in the province during the study period, there is a direct relationship between the size of the population and murder Of the administrative units in Najaf governorate during the study period, the number of crimes of attempted murder for each (100) thousand people of the population, according to the administrative units (2004 - 2014), clearly shows in (the area of confusion), ranked first among the administrative units at a rate of 90 , 1 Crime per 100 thousand inhabitants, the number of crimes of attempted murder in Najaf portfolio during the years of study tend to decrease the incidence of the highest levels during the year (2009) and then took the number of crimes of attempted murder between the decline and slight increase until it reached in 2014 to the lowest levels in terms of the number of crimes recorded in the province during the study period, there is variation in the rates of attempted murder Between the months of summer and winter months, and this contrast reflects the fact that the correlation between the rise in temperature and the increase in the number of crimes in the study area, the higher the temperature the higher the percentage of crimes and vice versa, as the month of July ranked first in the number of crimes recorded in the study area by 84) a crime (10.4%) of the total crimes in the province.

Key words: crime, attempted murder, murder

المستخلص:

يهدف البحث الى التعرف الى طبيعة التوزيع الجغرافي لجريمة الشروع بالقتل في محافظة النجف، لما لهذا الموضوع من أهمية لارتباطه بأمن المجتمع واستقراره ، وتعتبر الدراسة الاولى على مستوى المحافظة وعلى المستوى المحلي ايضاً ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها ، أن مركز قضاء النجف يأتي بالمرتبة الأولى في عدد جرائم الشروع بالقتل البالغة (390) جريمة من أصل (807) وهو إجمالي جرائم الشروع بالقتل المسجلة في المحافظة خلال مدة الدراسة ، وجود علاقة طردية بين الحجم السكاني وجرائم القتل للوحدات الإدارية في محافظة النجف خلال مدة الدراسة، أنَّ عدد جرائم الشروع بالقتل لكل (100) إلف نسمة من السكان بحسب الوحدات الادارية (2004 – 2014)، يظهر بوضوح في (ناحية الحيرة) اذ احتلت المرتبة الاولى ما بين الوحدات الادارية بمعدل بلغ (90,1) جريمة لكل (100) ألف نسمة من السكان ، أن أعداد جرائم الشروع بالقتل في محافظة النجف خلال سنوات الدراسة تتجه نجو التناقص أذ بلغت أعلى مستوياتها خلال سنة (2009) وأخذت بعد ذلك أعداد جرائم الشروع بالقتل بين الانخفاض والارتفاع الطفيف حتى صلت في عام 2014 إلى ادنى مستوياتها من حيث عدد جرائم المسجلة في المحافظة خلال مدة الدراسة ، هناك تباين في نسب جرائم الشروع بالقتل ما بين أشهر الصيف وأشهر الشتاء وهذا التباين يعكس حقيقة العلاقة الطردية ما بين ارتفاع درجات الحرارة وزيادة عدد الجرائم في منطقة الدراسة، فكلما ارتفعت درجات الحرارة ارتفعت نسبة الجرائم والعكس صحيح ، اذ احتل شهر تموز المرتبة الأولى في عدد الجرائم المسجلة في منطقة الدراسة بواقع (84) جريمة وبنسبة بلغت (10,4%) من إجمالي جرائم الشروع في المحافظة.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، الشروع بالقتل، القتل

المقِدمة:

تُعدُّ الجغرافية الإجتماعية احدى فروع الجغرافية البشرية التي تهتم بدراسة الظواهر الإجتماعية ومنها ظاهرة الجريمة التي لم تكن وليدة اليوم وإنما هي ملازمة للإنسان ، اذ تأخذ أشكالا وصوراً مختلفة تبعا لنوعية النظام الإجتماعي السائد كما إنها تتباين من مجتمع إلى آخر لذا حظيت باهتمام العديد من العلوم ومنها القانون، والاجتماع ، والجغرافيا. اذ تتميز الجغرافيا عن غيرها من العلوم بأنها تهتم بدراسة البعد المكاني والزماني للجريمة ودراسة الأسباب والدوافع التي تجعلها تتباين من مكان إلى آخر مع التأكيد على العوامل الجغرافية التي أسهمت في خلق هذا التباين وإيضاح كل ذلك على خرائط جغرافية مفصلة. تركز الدراسة على جريمة الشروع بالقتل التي تعد من اخطر الجرائم على المجتمع ومن اخطر تلك الجرائم هي جريمة القتل لأنها تمثل اعتداء على أهم حق من حقوق الإنسان وهو حق الحياة

ونظراً لما تمثله الجريمة من خطرٍ كبيرٍ على المجتمعات كانت الحاجة إلى دراستها ومعرفة مدى انتشارها في الآونة الاخيرة والاسباب المؤدية لها والطرق والوسائل المتخذة لمنعها أو معالجتها وإدراكاً منا بالخطر الذي تشكله تلك الجريمة اختير هذا البحث من أجلِ التعرف على الحجم الحقيقي لهذه المشكلة من خلال دراسة التوزيع الزمانيّ والمكانيّ لجريمة الشروع في القتل ووضع التوصيات والحلول المناسبة لمعالجة تلك الظاهرة الخطيرة أو الحدَّ منها لمساعدة المؤسسات المعنية والمتخصصون في شؤون الجريمة لما تشكله من خطرٍ يهدد أمن المجتمع

1- مشكلة البحث:

إن اختيار مشكلة الدراسة وتحديدها بعناية تمثل الخطوة الأُولى من خطوات البحث العلمي وهي تأتي وليدة الاحساس بأهميتها وبالحاجة الى توفير دقة يفتقر اليها عدد من المعارف. تتمحور مشكلة الدراسة الرئيسة بالسؤال الآتي(هل هناك تباين مكاني وزماني لجريمة الشروع بالقتل في محافظة النجف الاشرف خلال المدة المدروسة ؟)

2- فرضية البحث:

يعد التباين بين منطقة واخرى للظاهرة المدروسة عماد أي دراسة جغرافية وبيان مدى علاقتها المكانية في ضوء هذا المنهج يدور موضوع الدراسة. لذا تحددت فرضية الدراسة الرئيسة (هناك تباين مكاني وزماني لجريمة الشروع بالقتل في محافظة النجف الاشرف خلال مدة الدراسة).

3- هدف البحث:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأَهداف من اجل ايجاد الحلول المناسبة التي يمكن عن طريقها مكافحة الجريمة او الحد منها وتتمثل الأَهداف بالآتي:

1- الكشف عن أماكن تركّز جريمة الشروع بالقتل حسب الوحدات الإدارية في المحافظة مكانيا وزمانيا ومعالجتها من قبل الجهات المختصة.

2- الكشف عن اهم العوامل والاسباب التي تكمن وراء تفاقم جريمة الشروع بالقتل في منطقة الدراسة.

4- أهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في ونها تكشف عن الاسباب الحقيقية التي تكمن وراء حدوث الجريمة ومحاولة وضع الحلول الناجحة التي من شأنها تقليل حدوث الجريمة او انعدامها مما يسهم وبشكل جلي في خلق بيئة امنه ينعم ويبدع فيها الانسان.

5- منهجية البحث:

لابد لأي باحث أن يتبع في دراسته لظاهرةٍ معينة منهجاً علمياً واضحاً ودقيقاً للوصول إلى الأهداف التي يروم الوصول إليها من خلال مجموعة من القواعد والمعايير العلمية، اذ اعتمدت الدراسة على منهجين اولهما **المنهج الوصفي** الذي تم من خلاله وصف الظواهر الطبيعية والبشرية التي تؤثر في تباين معدلات الجريمة في منطقة الدراسة. وثانيهما **المنهج التحليلي** الذي تمت الافادة منه

في تحليل البيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة ومعالجتها احصائياً باستخدام الطرق الاحصائية ثم عرضها في جداول ورسومات بيانية او تمثيلها كارتوكرافياً على خرائط لمنطقة الدراسة.

7- حدود البحث:

تتمثل الحدود المكانية للدراسة بمحافظة النجف التي تقع في الجزء الأوسط الغربي من العراق بين خطي طول (42ْ،0 – 44ْ،45) شرقاً ودائرتي عرض (29ْ،50 – 32ْ،21) شمالاً ، وتبلغ مساحتها(39346) كم^{2}وتشكل نسبة 6,74 % من مساحة العراق البالغة (435244) كم^2،(ينظر خريطة 1) ، وهي تتشكل من ثلاثة اقضية وسبع نواحٍ[1].هي قضاء النجف، وتتبع له ناحيتان هما ناحية الحيدرية وناحية الشبكة، وقضاء الكوفة وتتبع له ناحيتان أيضا هما العباسية والحرية، وأخيرا قضاء المناذرة وتتبع له ثلاث نواحٍ هم ناحية المشخاب وناحية القادسية وناحية الحيرة.

أما بالنسبة للحدود الزمانية للدراسة فكانت للمدة من (2004 – 2014) ، وتعذر الحصول على البيانات للسنوات المتبقية لعدم توفر البيانات وصعوبة الحصول عليها من الجهات المعنية.

[1] سعدون شلال ظاهر ، زين العابدين عزيز الشبلي ، اطلس النجف الجغرافي ، سلسلة اصدارات مركز الفارابي للبحوث والدراسات والنشر ، جامعة الكوفة كلية التربية للبنات ، 2014 ، ص7 .

خريطة رقم (1) موقع محافظة النجف من العراق

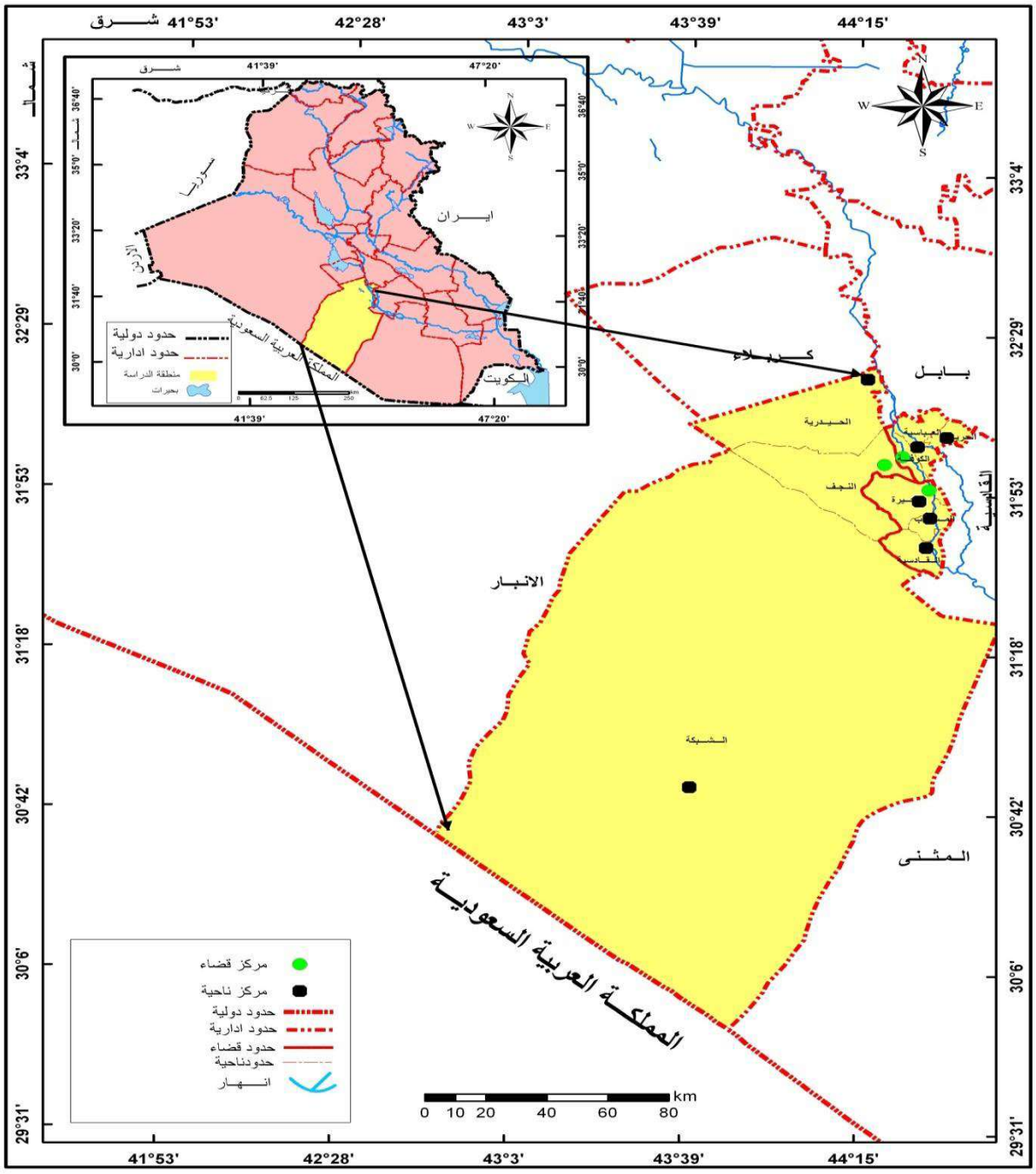

المصدر: 1- جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية الهيئة العامة للمساحة ، خريطة موقع محافظة النجف من العراق ، بمقياس 1000000/1 ، بغداد ، 2019.

2- برنامج GIS

8- المفاهيم والمصطلحات: أ- مفهوم الشروع في الجريمة:

لا تقع الجريمة دفعة واحدة بل يمر الفاعل في الغالب بعدة أدوار قبل أن يبدأ في تنفيذها، فالجريمة تنشأ وتبدأ عن طريق فكرة في نفس صاحبها سرعان ما تستقر في ذهنه فيهتم بها و يعقد العزم على تطبيقها، فيقوم بتهيئة الوسائل للوصول إلى غايته وهي ارتكاب الجريمة، ولكن في بعض الأحيان تتدخل ظروف تحُول بين رغبته، وارتكاب الجريمة لتقف أعماله عند حد الشروع.

بعد التفكير في الجريمة والتحضير لها قد يتجه الجاني نحو تنفيذها بالفعل ويقال عندئذ بأنه شرع فيها و لكن فعله لا يصل إلى مرحلة التنفيذ الكامل للجريمة، و في هذه الحالة يعتد المشرع بفعل الجاني ، وعليه فإن تعريف الشروع بوجه عام هو من جرائم الخطر وليست من جرائم الضرر.[1]

ب- تعريف الشروع:

أن الشروع لا يقتصر على معنى ثابت ومحدد، وإنما له عدة دلالات مختلفة بحسب الأساس الذي ينظر إليه منه، فالشروع يختلف من الناحية اللغوية عن معناه في الشريعة الإسلامية، كما أنه في هذا المعنى الأخير يختلف عن معناه القانوني. [2]

ج- تعريف الشروع لغة:

الشروع من أفعال المقابلة يستعمل عند البدء في شيء والأخذ منه، والشروع هو مصدر الفعل شرع يشرع شروعاً ، يقال :شرع في العمل إذا ابتدأ فيه، وشرع في الأمر إذا أخذ في الخوض فيه.[3]

د- تعريف الشروع في الشريعة الاسلامية:

عرف فقهاء الفقه الاسلامي الشروع بالقتل هو ((البدء عمدًا بما يؤدي إلى الوقوع في المحرم شرعًا وينتهي دون تمام قصد فاعله))[4]

هـ - تعريف الشروع قانوناً:

يقصد بالشروع وفقا لما عرفته المادة 30 من قانون العقوبات العراقي بأنه (البدء بتنفيذ فعل بقصد ارتكاب جناية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها) [5]

يتضح مما سبق أن الشروع بالقتل يمثل مرحلة من مراحل ارتكاب الجريمة، ويهدف الى ارتكاب جريمة معينة كانت أن تقع لو لا تدخل عامل خارج عن ارادة الفاعل حال في اللحظة الاخيرة دون وقوعها.

اولاً: التوزيع المكاني لجريمة الشروع في محافظة النجف الاشرف بحسب الوحدات الادارية:

من الجدول (1) والشكل (1) والذي يبين عدد جرائم الشروع بالقتل المسجلة في الوحدات الإدارية لمحافظة النجف ونسبها للمدة (2004 – 2014)، يتضح أن مركز قضاء النجف يأتي بالمرتبة الأولى في عدد جرائم الشروع بالقتل البالغة (390) جريمة من أصل (807) وهو إجمالي جرائم الشروع بالقتل المسجلة في المحافظة خلال مدة الدراسة ، وهي بهذا العدد تزيد عن مجموع نسب الجرائم المسجلة في بقية الأقضية في المحافظة إذ سجلت نسبة بلغت (48,3%) من إجمالي جرائم الشروع في المحافظة ، اما مركز قضاء الكوفة فجاء بالمرتبة الثانية في عدد جرائم الشروع والبالغ (158) جريمة، إي بنسبة (19,6%) من إجمالي الجرائم في المحافظة، وجاء مركز قضاء المناذرة بالمرتبة الثالثة بواقع (59) جريمة وبنسبة بلغت (7,3 %) ، تليها ناحية المشخاب بواقع (54) جريمة وبنسبة بلغت (6,7%) ، أما بالنسبة لناحيتي (العباسية ، الحيرة) فسجلت عدد من جرائم القتل بلغت (37) و(34) جريمة على التوالي وبنسب بلغت (4,6% ، 4,2%) على التوالي ليحتلا بذلك المرتبتين الخامسة والسادسة على التوالي ، في حين سجلت كلٌ من ناحيتي (الحيدرية ، القادسية) عدداً من جرائم بلغت (28) جريمة طيلة مدة الدراسة مسجلة النسبة نفسها والبالغة(3,5%) من إجمالي جرائم المسجلة في المحافظة ليحتلا بذلك المرتبة السابعة، وجاءت ناحية الحرية بالمرتبة الثامنة بعدد الجرائم بلغت (19)

---

(1) ياسر عفيف المدهون ، الشروع في الجريمة (دراسة تحليلية مقارنة) ،جامعة القدس ، فلسطين ، 2012 ، ص9 .

(2) أيمن نواف الهواوشة، الجريمة المستحيلة، دراسة مقارنة دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، . 2010 ، ص 23 .

(3) تركي بن عذال الشمري، جريمة الشروع في السرقة وعقوبتها في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي(دارسة تأصيلية تطبيقية مقارنة)، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية الدارسات العليا، جامعة نايف، الرياض، 2002 ، ص13 .

(4) طيبي رزيق ، الشروع في الجريمة ، رسالة ماجستر ، غير منشورة ، جامعة عبد الرحمن ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، 2015 ، ص 13 .

(5) قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المادة (30) .

جريمة وبنسبة بلغت (2,3%) من إجمالي جرائم الشروع في المحافظة ، أما المرتبة الاخيرة فكانت من نصيب ناحية الشبكة التي لم تسجل أي جريمة شروع بالقتل طيلة مدة الدراسة.

يتضح مما تقدم أَنَّ مركز قضاء النجف إحتل المرتبة الاولى من حيث عدد جرائم القتل المسجلة في المحافظة خلال مدة الدراسة ويرجع أسباب انفراد مركز قضاء النجف بالصدارة لكونه يمثل المركز الإداري لمحافظة النجف مما جعله مركز جذب للسكان، إذ يضم ما يزيد على أكثر من نصف سكان المحافظة والبالغ عددهم (1389549) نسمة بحسب التقديرات السكانية للعام (2014) ، يليه مركز قضاء الكوفة في المرتبة الثانية من حيث عدد الجرائم المسجلة.

كما يتضح إرتفاع اعداد جرائم الشروع في ناحيتي (المشخاب ، والعباسية) إذ أحتلتا المرتبة الثالثة في اعداد الجرائم المسجلة في المحافظة خلال مدة الدراسة ويمكن إرجاع سبب ارتفاع نسبة جرائم القتل فيها إلى ارتفاع نسبة سكان الريف في هاتين الناحيتين اذ شكلا نسبة بلغت حوالي (84,6% ، 66,8%) من إجمالي سكان الناحية على التوالي وفق التقديرات السكانية لعام (2014)، إذ ترتفع جرائم القتل في الأرياف وهو أمرٌ أكدته الكثير من الدراسات لاسيما في الدول العربية، بسب ما يسود المجتمع الريفي من عادات وتقاليد وأعراف تدفع نحو القتل مثل أخذ الثأر وغسل العار ومشاجرة، أَما سبب عدم وجود أي جريمة قتل في ناحية الشبكة خلال مدة الدراسة يعود إلى قلة أَعداد سكان هذه الناحية مقارنة بالنواحي الأخرى إذ شكلت نسبة بلغت (0,03%) من اجمالي سكان المحافظة ، وهي بذلك تمثل بيئة طاردة للسكان.

جدول (1)

التوزيع العددي والنسبي لجريمة الشروع بالقتل في محافظة النجف الاشرف للمدة (2004 –2014)

الوحدات الادارية	السنة											المجموع	النسبة
	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
مركز قضاء النجف	34	36	41	37	39	48	38	31	34	27	25	390	48,3
ناحية الحيدرية	3	2	2	2	2	1	2	4	3	3	4	28	3,5
ناحية الشبكة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مركز قضاء الكوفة	16	13	19	28	13	22	11	8	11	9	8	158	19,6
ناحية العباسية	5	6	3	2	7	1	3	1	4	2	3	37	4,6
ناحية الحرية	4	3	3	1	2	2	0	0	1	2	1	19	2,3
مركز قضاء المناذرة	6	7	11	8	6	6	2	2	3	5	3	59	7,3
ناحية المشخاب	8	7	6	6	9	5	2	3	6	1	1	54	6,7
ناحية الحيرة	2	3	6	1	1	6	3	2	2	4	4	34	4,2
ناحية القادسية	1	1	0	4	1	5	1	6	4	2	3	28	3,5
مجموع المحافظة	79	78	91	89	80	96	62	57	68	55	52	807	%100

المصدر: بالاعتماد على

جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة النجف، شعبة الاحصاء الجنائي، بيانات غير منشورة ، 2014.

الشكل (5) التوزيع العددي لجريمة الشروع بالقتل في محافظة النجف الاشرف حسب الوحدات الادارية للمدة (2004 – 2014)

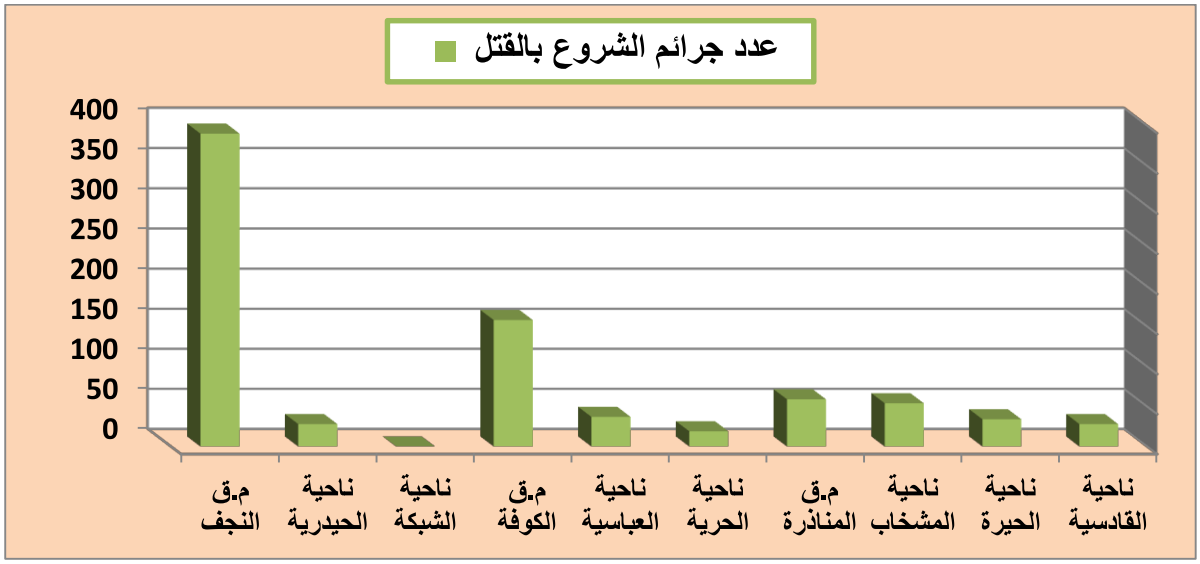

المصدر: جدول (5).

ومن الجدول (1) والخريطة (2) وباستخدام الدرجة المعيارية* يتضح أنَّ لجرائم الشروع في محافظة النجف أربعة مستويات.

1– المستوى الاول: تبلغ درجته المعيارية (+ 0,50) فأكثر ويتمثل هذا المستوى في مركز قضاء النجف اذ بلغت نسبتها (57,0%) من إجمالي جرائم القتل في المحافظة ويرجع ذلك كما ذُكر سابقاً للحجم السكاني المرتفع اذ شكلت نسبة بلغت (52,9%) من اجمالي سكان المحافظة ، فضلاً عن كونها تمثل مركزاً دينياً للمحافظة وتضم معظم الدوائر والمؤسسات.

2– المستوى الثاني: تبلغ درجته المعيارية بين (+ 0,49 – 0,00) ويتمثل هذا المستوى في مركز قضاء الكوفة اذ بلغت نسبتها (16,2%) من إجمالي جرائم في المحافظة ويرجع ذلك للحجم السكاني المرتفع اذ يأتي بالمركز الثاني من حيث عدد السكان في المحافظة مسجلة نسبة بلغت (16,4%) من اجمالي سكان المحافظة.

3– المستوى الثالث: تبلغ درجته المعيارية (– 0,01 ـ – 0,49) ويوجد هذا المستوى في ستة وحدات ادارية تتمثل في ناحيتي (العباسية والمشخاب) والتي سجلت النسبة نفسها (5,8%) من اجمالي جرائم المسجلة في المحافظة ، ومركز قضاء المناذرة بنسبة بلغت (5,0%) من إجمالي الجرائم ، فضلاً عن نواحي (الحيرة ، الحيدرية ، القادسية) وبنسب بلغت (3,1% ، 3,0% ، 2,4%) على التوالي من اجمالي جرائم الشروع بالقتل المسجلة في المحافظة.

---

* تستخرج الدرجة المعيارية وفقاً للمعادلة الاتية : د = $\frac{\text{س} - \text{سَ}}{\text{ع}}$

إذ ان س تمثل قيم أي متغير، (سَ) الوسط الحسابي ، (ع) الانحراف المعياري

المصدر : محمود حسن المشهداني واخرون ،الاحصاء الجغرافي ،مطبعة جامعة بغداد،1979،ص77 .

4- المستوى الرابع: تبلغ درجة المعيارية (- 50،0 - فأقل) ويوجد في ناحيتي (الشبكة ، الحرية) اذ سجلت نسب بلغت (0% ، 1,7%)، على التوالي من اجمالي جرائم المسجلة في المحافظة وتحتل ناحية الشبكة المرتبة الاخيرة من بين الوحدات الادارية بنسبة جرائم القتل المسجلة ويرجع السبب في ذلك كونها تمثل منطقة طاردة للسكان وتضم مساحات صحراوية شاسعة جداً.

جدول (2)

التوزيع النسبي لجرائم القتل بحسب الوحدات الإدارية والدرجات المعيارية في محافظة النجف للمدة (2004 – 2014)

الوحدات الادارية	نسبة جرائم الشروع بالقتل	الدرجة المعيارية
مركز قضاء النجف	**57,0**	**2.6**
ناحية الحيدرية	**3,0**	**-0.45**
ناحية الشبكة	**0**	**-0.69**
مركز قضاء الكوفة	**16,2**	**0.7**
ناحية العباسية	**5,8**	**-0.37**
ناحية الحرية	**1,7**	**-0.52**
مركز قضاء المناذرة	**5,0**	**-0.18**
ناحية المشخاب	**5,8**	**-0.22**
ناحية الحيرة	**3,1**	**-0.39**
ناحية القادسية	**2,4**	**-0.45**
مجموع المحافظة	**%100**	**----**

المصدر: بالاعتماد على جدول (5).

خريطة (٢)

توزيع جرائم الشروع بالقتل في محافظة النجف بحسب الدرجة المعيارية للمدة (٢٠٠٤- ٢٠١٤)

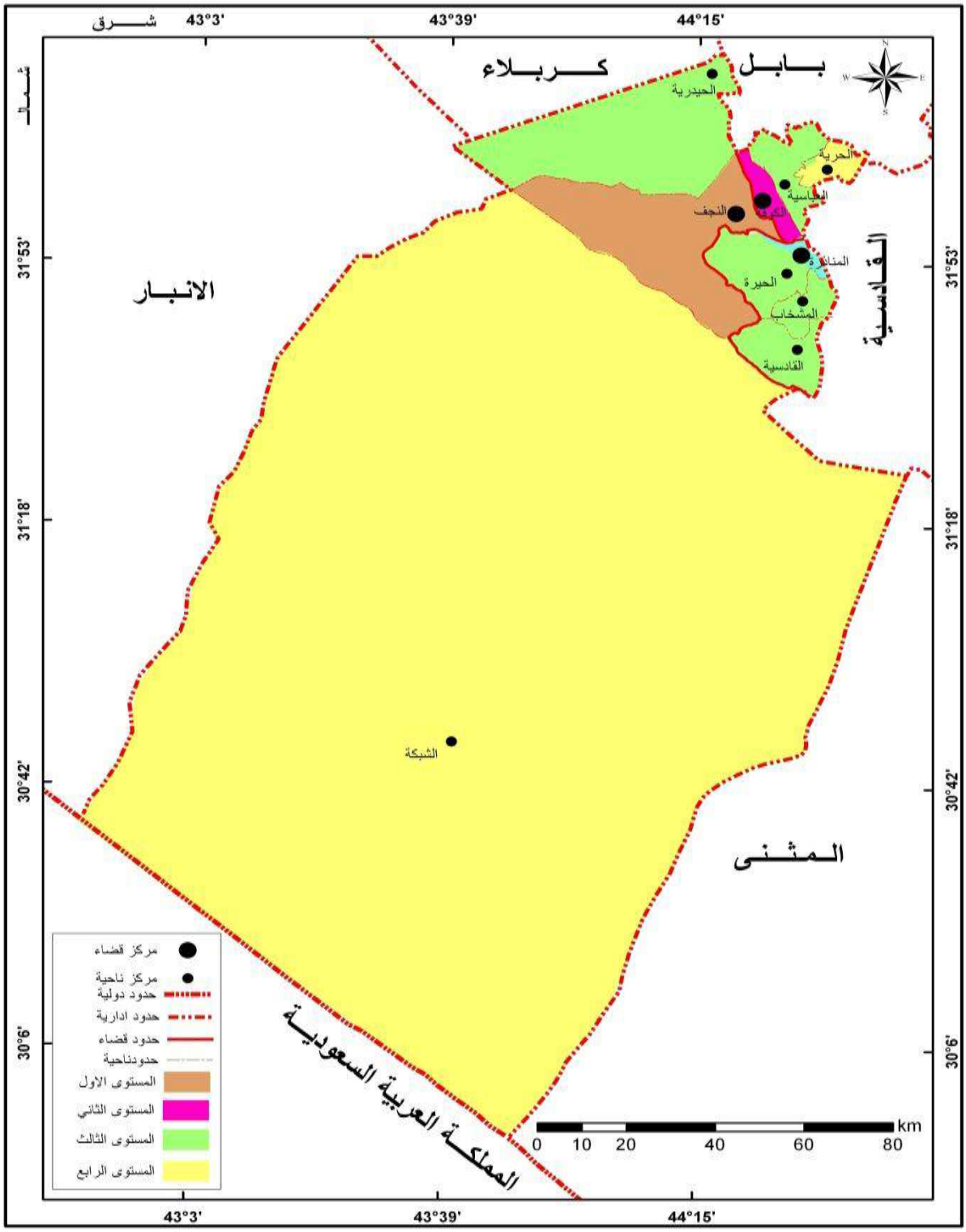

المصدر : بالاعتماد على جدول (٢) .

ثانياً: العلاقة بين الحجم السكاني وجرائم الشروع بالقتل حسب الوحدات الإدارية:

يتضح من الجدول (3) والشكل البياني (2) ومن خلال مقارنة نسبة السكان بنسبة جرائم الشروع بالقتل لكل وحدة من الوحدات الإدارية في المحافظة، أن الوحدات الإدارية التي تحظى بحجم سكاني كبير هي ذات الوحدات التي ترتفع فيها نسبة جرائم الشروع ، اذ يظهر أن مركز قضاء النجف قد حقق نسبة (48,3%) من إجمالي جرائم الشروع المسجلة في محافظة النجف طيلة مدة الدراسة، في حين بلغت نسبته (52,9 %) من إجمالي سكان المحافظة بحسب التقديرات السكانية لعام 2014. فيما بلغت نسبة جرائم الشروع في مركز قضاء الكوفة (19,6%) ونسبتها من السكان (16,4%)، وتشكل هذه الوحدات مجتمعةً نسبة بلغت (67,9%) من إجمالي جرائم الشروع بالقتل المسجلة و(69,3%) من إجمالي سكان المحافظة وتمثل هذه المناطق مراكز أقضية مما جعلها تتمتع بإحجام سكانية كبيرة ، في حين سجلت مركز قضاء المناذرة والمشخاب نسبة بلغت (7,3% ، 6,7%) من اجمالي الجرائم المسجلة في المحافظة لتسجل النسبة نفسها من حيث اعداد السكان في المحافظة والبالغة (6,3%) ، يليها ناحية العباسية والحيرة مسجل نسبة بلغت (4,6% ، 4,2%) من إجمالي جرائم المسجلة و(6,4% ، 2,7%) من إجمالي سكان المحافظة.

أما بقية الوحدات الإدارية في المحافظة فقد انخفضت فيها جرائم الشروع بالقتل اذ سجلت مجتمعة نسبة بلغت (9,3%) من إجمالي الجرائم المسجلة في المحافظة ، وسجلت (9,2%) من اجمالي سكان المحافظة. ويرجع سبب انخفاض جرائم الشروع بالقتل في هذه الوحدات الادارية إلى إنخفاض أعداد السكان فيها.

يستنتج مما تقدم وجود علاقة طردية بين الحجم السكاني وجرائم القتل للوحدات الإدارية في محافظة النجف خلال مدة الدراسة (2004 – 2014)، فكلما زاد عدد السكان زادت عدد جرائم القتل والعكس صحيح، وهذا يتفق مع الكثير من الدراسات ومنها الدراسات العربية التي أكدت وجود علاقة طردية ما بين الحجم السكاني وجرائم الشروع بالقتل.

جدول (3) العلاقة بين حجم السكان وجرائم الشروع بالقتل في محافظة النجف لعام (2014)

الوحدات الادارية	عدد السكان	النسبة %	عدد الجرائم	النسبة%
مركز قضاء النجف	734819	52,9	390	48,3
ناحية الحيدرية	51544	3,7	28	3,5
ناحية الشبكة	441	0,03	0	0
مركز قضاء الكوفة	228452	16,4	158	19,6
ناحية العباسية	88041	6,4	37	4,6
ناحية الحرية	29652	2,1	19	2,3
مركز قضاء المناذرة	87453	6,3	59	7,3
ناحية المشخاب	87604	6,3	54	6,7
ناحية الحيرة	37724	2,7	34	4,2
ناحية القادسية	43818	3,1	28	3,5
مجموع المحافظة	**1389549**	**%100**	807	%100

المصدر: جدول (1)

الشكل (2)

العلاقة بين نسبة السكان إلى نسبة جرائم الشروع بالقتل في محافظة النجف للعام (2014)

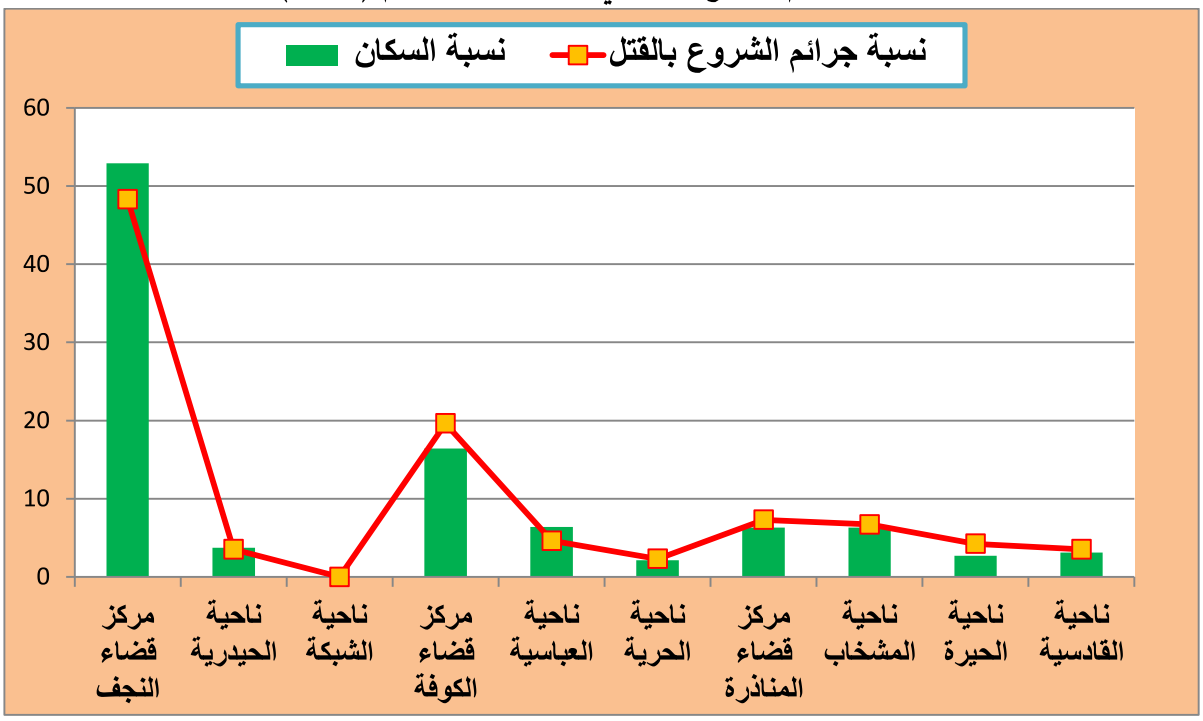

المصدر: جدول (3).

ثالثاً: عدد جرائم الشروع لكل(100)الف نسمة من سكان المحافظة حسب الوحدات الإدارية:

يتبين من الجدول (4) والشكل البياني (3) أنَّ عدد جرائم الشروع بالقتل لكل (100) إلف نسمة من السكان بحسب الوحدات الادارية (2004 – 2014)، يظهر بوضوح في (ناحية الحيرة) اذ احتلت المرتبة الاولى ما بين الوحدات الادارية بمعدل بلغ (90,1) جريمة لكل (100) ألف نسمة من السكان ، وجاء مركز قضاء الكوفة بالمرتبة الثانية بمعدل بلغ (69,2) جريمة لكل (100) ألف نسمة ، يليه مركز قضاء المناذرة بالمرتبة الثالثة مسجلاً (67,1) جريمة شروع لكل (100) ألف نسمة ، في حين احتلت كل من ناحية (الحرية و القادسية والمشخاب) المراتب الرابعة والخامسة والسادسة على التوالي مسجلة (64,1، 63,9 ، 61,6) جريمة شروع لكل (100) ألف نسمة على التوالي ، اما بالنسبة لناحية (،الحيدرية) فسجلت معدل بلغ (54,3) جريمة لكل (100) ألف نسمة على التوالي لتحتل المرتبة السابعة ، اما المرتبة الثامنة فكانت من نصيب مركز قضاء النجف مسجلة (53,1) جريمة شروع بالقتل لكل (100) ألف نسمة ، وجاءت ناحية العباسية بالمرتبة التاسعة مسجلة (42) جريمة شروع لكل (100) الف نسمة من السكان ، اما بالنسبة لناحية الشبكة فلم تسجل أي جريمة لذا جاءت بالمرتبة الاخيرة.

ومن الجدول (4) والخريطة (3) وباستخدام الدرجة المعيارية يتضح إن اعداد جرائم الشروع بالقتل لكل (100) ألف نسمة من سكان المحافظة اربعة مستوياتٍ.

1– المستوى الاول: تبلغ درجته المعيارية (+ 0,50) فأكثر ويتمثل هذا المستوى في (ناحية الحيرة ومركز قضاء الكوفة) ، وبنسب بلغت (90,1 ، 96,2) على التوالي جريمة لكل (100) ألف نسمة من السكان ، ويمكن إرجاع ارتفاع معدل جرائم الشروع بالقتل في ناحية الحيرة إلى أن اغلب سكانها من أبناء الريف إذ بلغت نسبة سكان الريف فيها (54,2%) من اجمالي سكان المنطقة اذ تسود في تلك المجتمعات الريفية مسألة الثأر بين العشائر وغسل العار والمشاجرة والتي تنعكس على زيادة معدلات جريمة الشروع بالقتل في تلك المنطقة ، وهذا لا يعني إنَّ كل منطقة يزداد فيها أعداد سكان الريف تزداد فيها الجرائم فذلك يعود إلى طبيعة حياة سكان المدن الذين تسيطر عليهم العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع الريفي. أما سبب ارتفاع جرائم الشروع في مركز

قضاء الكوفة فيرجع ذلك كما ذُكر سابقاً للحجم السكاني المرتفع إذ شكل نسبة بلغت (16,4%) من اجمالي سكان المحافظة ، كما يمثلان مركزاً دينياً للمحافظة ويضمان معظم الدوائر والمؤسسات فضلاً عن جامعة الكوفة وكلياتها.

2- المستوى الثاني: تبلغ درجته المعيارية بين (+ 0,49 – 0,00) ويضم هذا المستوى اربعة نواحي (المناذرة والحرية والقادسية والمشخاب)، اذ سجلا نسب بلغت (67,1 ، 64,1 ، 63,9 ، 61,6)على التوالي جريمة شروع بالقتل لكل (100) ألف نسمة من سكان المحافظة.

3- المستوى الثالث: تبلغ درجته المعيارية (- 0,01 ـ – 0,49) ويضم هذا المستوى ناحية (الحيدرية ، ومركز قضاء النجف) وبنسب بلغت (54,3 ، 53,1) على التوالي جريمة لكل (100) ألف نسمة من سكان المحافظة.

4- المستوى الرابع: تبلغ درجة المعيارية (- 50،0 – فأقل) ويضم هذا المستوى ناحيتي (العباسية والشبكة) وبنسبة بلغت (42 ، 0) ويرجع السبب في ذلك كونها تمثل منطقة طاردة للسكان وتضم مساحات صحراوية شاسعة جداً.

جدول (4) عدد جرائم القتل في محافظة النجف لكل (100) إلف نسمة من السكان حسب الدرجة المعيارية للمدة (2004 – 2014)

الوحدات الادارية	عدد جرائم الشروع بالقتل	عدد السكان	الجريمة لكل 100 الف نسمة من السكان	الدرجة المعيارية
مركز قضاء النجف	**390**	**734819**	**53,1**	**-0.15**
ناحية الحيدرية	**28**	**51544**	**54,3**	**-0.10**
ناحية الشبكة	**0**	**441**	**0**	**-2.41**
مركز قضاء الكوفة	**158**	**228452**	**69,2**	**0.54**
ناحية العباسية	**37**	**88041**	**42**	**-0.62**
ناحية الحرية	**19**	**29652**	**64,1**	**0.32**
مركز قضاء المناذرة	**59**	**87453**	**67,1**	**0.45**
ناحية المشخاب	**54**	**87604**	**61,6**	**0.22**
ناحية الحيرة	**34**	**37724**	**90,1**	**1.43**
ناحية القادسية	**28**	**43818**	**63,9**	**0.31**
مجموع المحافظة	**807**	**1389549**	---	----

المصدر: جدول (3).

شكل (3) جرائم الشروع بالقتل في محافظة النجف لكل (100) إلف نسمة للمدة (2004 – 2014)

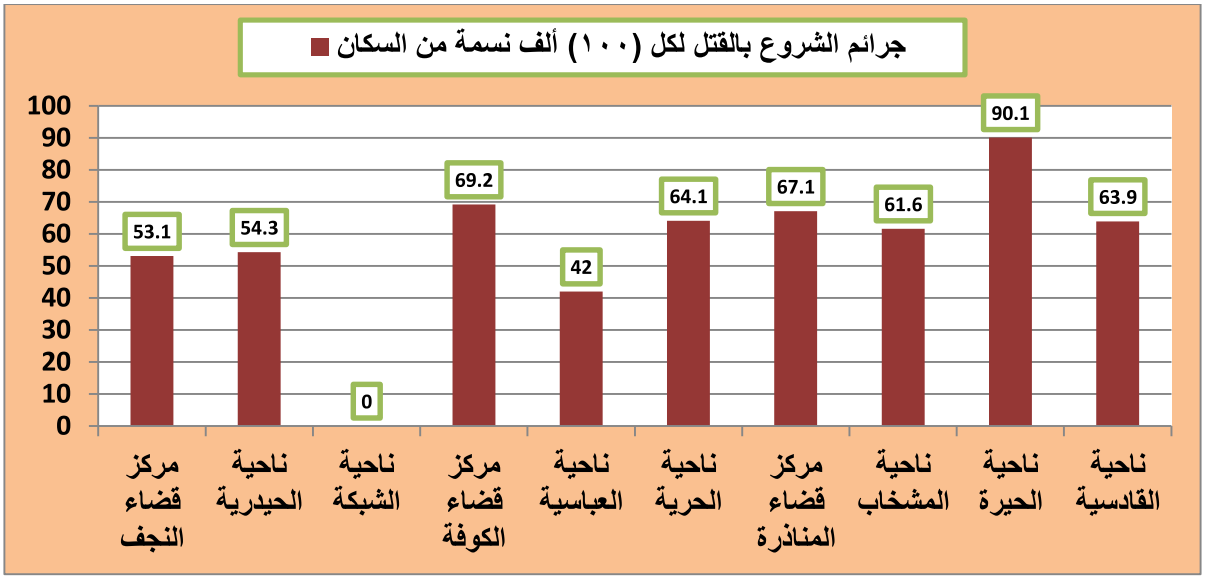

المصدر: جدول (4).

خريطة (4)

معدل جرائم القتل لكل(100)الف نسمة من السكان في محافظة النجف للمدة (2004-2014)

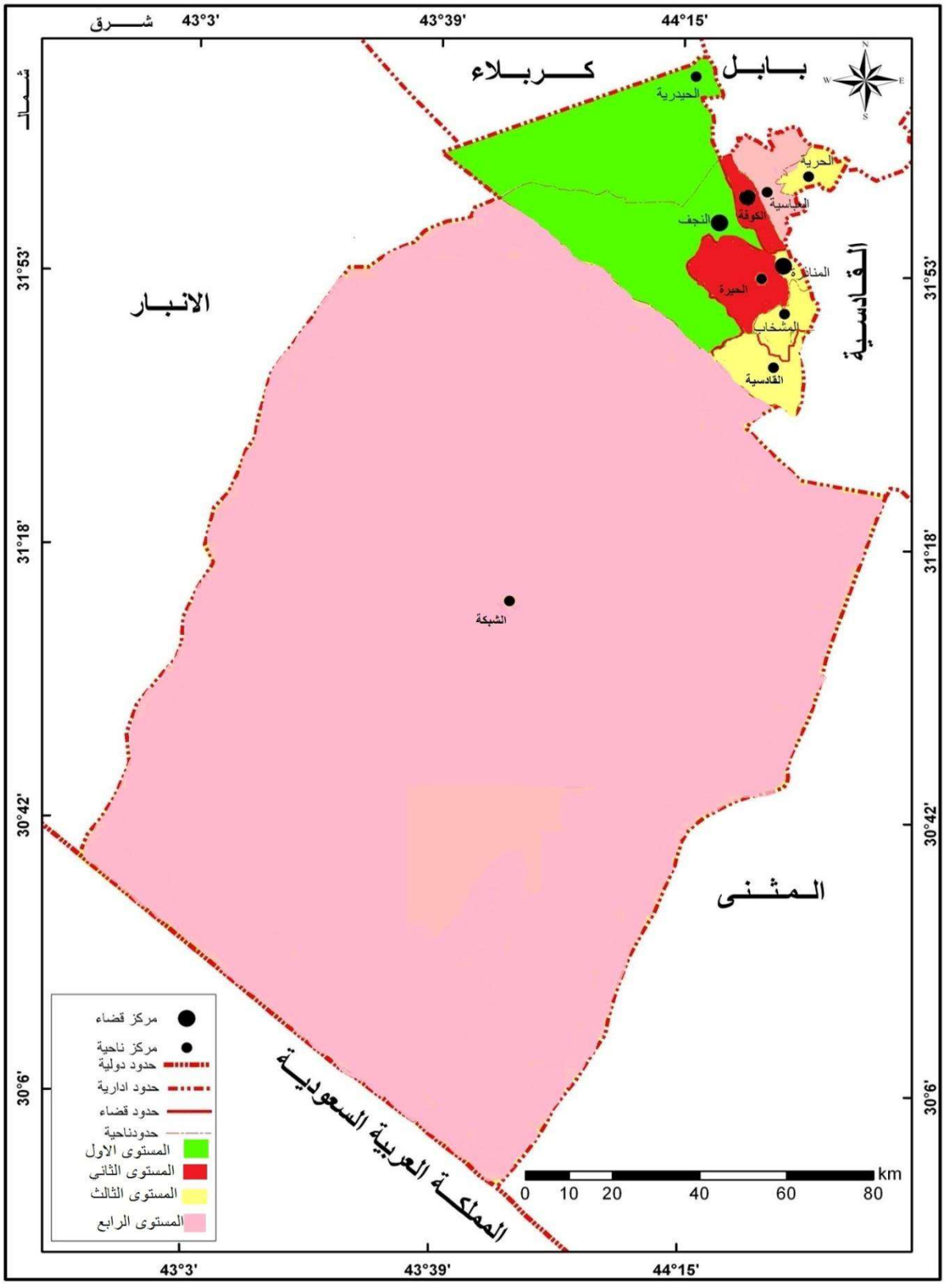

المصدر: بالاعتماد على جدول (4).

رابعاً: التوزيع الزماني لجرائم الشروع بالقتل للمدة (2004 – 2014)

يتبين من الجدول (5) والشكل (4) أنَّ عدد جرائم الشروع بالقتل في محافظة النجف تتجه نحو التناقص خلال مدة الدراسة ، اذ سجلت أَعلى نسبة لجرائم الشروع في المحافظة خلال سنة 2009 بلغت (11,9%) بواقع (96) جريمة لتحتل بذلك المرتبة الاولى ، أَما عام 2006 فاحتل المرتبة الثانية من حيث عدد الجرائم المسجلة اذ بلغت (91) جريمة وبنسبة بلغت (11,2%) في حين بلغت اعداد جرائم الشروع بالقتل المسجلة خلال عامي 2007– 2008 (89 ، 80) جريمة على التوالي وبنسب بلغت (11,0% ، 9,9%) على التوالي لتحتل بذلك المرتبتين الثالثة والرابعة على التوالي ، وبعد عام 2009 اخذ مسار جرائم الشروع بالقتل يتجه نحو التناقص حتى وصلت الى ادنى مستوياتها اذ بلغ عدد جرائم الشروع بالقتل في عام 2014 (52) جريمة وبنسبة بلغت (6,5%).

يتضح مما تقدم أن أعداد جرائم الشروع بالقتل في محافظة النجف خلال سنوات الدراسة بلغت أعلى مستوياتها خلال سنة (2009) وأخذت بعد ذلك أعداد جرائم الشروع بالقتل بين الانخفاض والارتفاع الطفيف حتى صلت في عام 2014 إلى ادنى مستوياتها من حيث عدد جرائم المسجلة في المحافظة خلال مدة الدراسة. ويرجع سبب ارتفاع أَعداد جرائم الشروع بالقتل خلال عام 2009 وكذلك خلال عام 2006 الى الظروف السياسية التي شهدتها البلاد بصورة عامة والمحافظة بصورة خاصة و تردي الإوضاع الأَمنية خاصة بعد عام (2003) مما نتج عنها انتشار الفوضى وغياب القانون وانعكس ذلك على ازدياد الجرائم، وبعد مرور فترة من الزمن استلمت القوى الامنية زمام الامور وفرضت قوتها، الأمر الذي ساهم بانخفاض عدد الجرائم ليصل إلى أدنى مستوياتهُ عام 2014.

جدول (5) التوزيع العددي والنسبي لجرائم الشروع بالقتل في محافظة النجف للمدة (2004 ـ 2014)

السنوات	عدد جرائم الشروع بالقتل	النسبة %	الزيادة او النقصان
2004	79	9,8	---
2005	78	9,7	1-
2006	91	11,2	13
2007	89	11	2-
2008	80	9,9	9-
2009	96	11,9	16
2010	62	7,7	34-
2011	57	7,1	5-
2012	68	8,4	11
2013	55	6,8	13-
2014	52	6,5	3-
المجموع	807	%100	---

المصدر: بالإعتماد على

1-جمهورية العراق،وزارة الداخلية، مديرية شرطة النجف، شعبة الاحصاء الجنائي،بيانات غير منشورة،2014

شكل (4) مسار جرائم الشروع بالقتل للمدة (2004 ـ 2014)

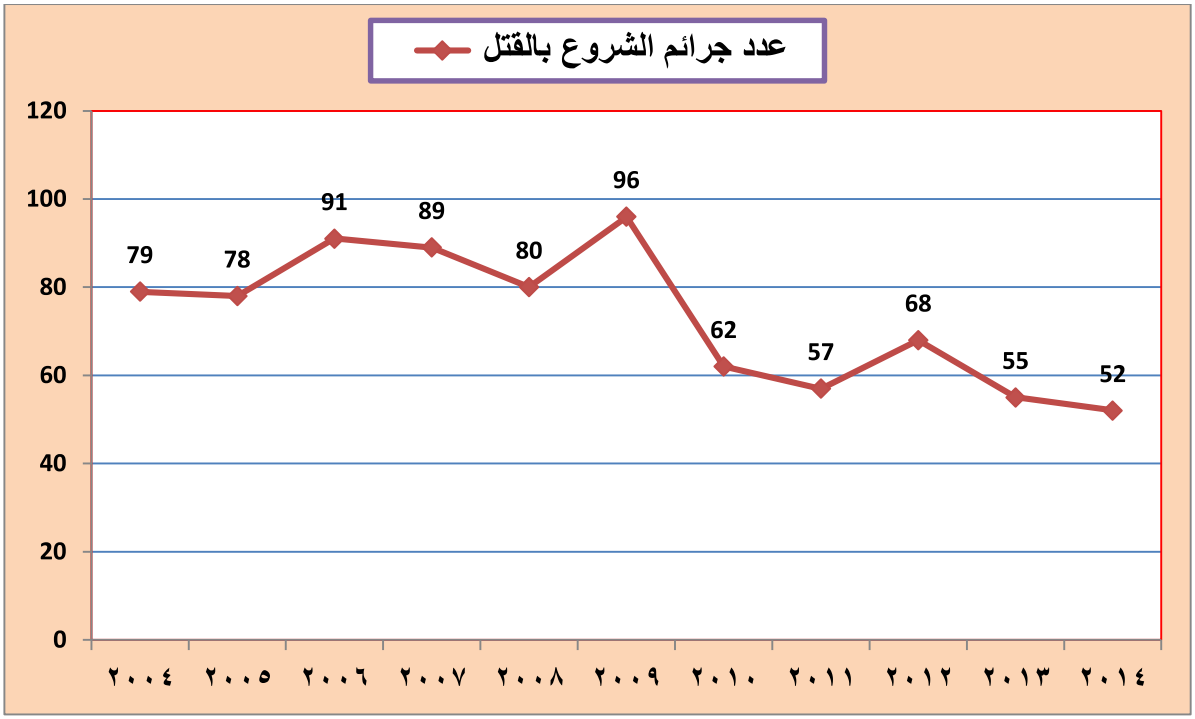

المصدر: جدول (5).

خامسا: عدد جرائم القتل لكل(100) الف نسمة من سكان المحافظة حسب سنوات الدراسة:

يتبين من الجدول (6) أَنَّ عدد جرائم القتل المرتكبة لكل (100) الف نسمة بحسب سنوات الدراسة (2004 ـ 2014) بلغت اعلى مستوياتها خلال سنة (2006) اذ بلغت (8,7) جريمة لكل (100) الف نسمة من السكان ، وفي عام 2007 انخفضت تلك النسبة لتبلغ (8,2) جريمة شروع لكل (100) الف نسمة من السكان ، في حين شهد عام (2009) ارتفاعاً طفيفاً في اعداد الجرائم مقارنة مع عام 2007 مسجلة نسبة بلغت (8,3) جريمة شروع بالقتل لكل (100) الف نسمة ، ومنذ تلك السنة اخذت جرائم الشروع بالقتل بين الانخفاض والارتفاع الطفيف حتى وصلت إلى أَدنى مستوياتها خلال عام 2014 اذ بلغت (3,7) جريمة شروع بالقتل لكل (100) الف نسمة من السكان.

وبناءاً على ما سبق يتضح أَنَّ جرائم الشروع بالقتل في المحافظة تسير نحو الانخفاض ابتداءاً من سنة الأساس (2004) حتى نهاية سنة (2014) التي تمثل نهاية مدة الدراسة، ويمثل الشكل (4) تطور نسب جرائم الشروع المرتكبة لكل (100) إلف نسمة من السكان طيلة مدة الدراسة.

يتضح مما تقدم أَنَّ الاتجاه العام لمعدلات الشروع بالقتل في محافظة النجف يشير إلى الانخفاض، على العكس من معدلات النمو السكاني التي تشير إلى الارتفاع وهذا يبدو مخالفاً للكثير من الدراسات العربية والعالمية التي تناولت الجريمة، إذ بينت تلك الدراسات أن نسب الجرائم ومنها جرائم القتل تزداد مع ازدياد حجم السكان، اذ بينت دراسة ناصر بن متعب وجود علاقة طردية بين النمو السكاني في مدينة الرياض وجرائم الاعتداء على النفس[1] ، فضلاً عن دراسة مصطفى عبد السلام حول منطقة المرقب في ليبيا والتي اوضحت وجود علاقة قوية بين الحجم السكاني ومعدلات الجريمة[2] ، ويمكن ارجاع الانخفاض التدريجي في نسبة جرائم

---

[1] بن محيا ، ناصر بن متعب، العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم الشرطية ، الرياض ، 2003 ، ص49 .

[2] مصطفى عبد السلام المبرد ، السكان والجريمة في منطقة المرقب في ليبيا (دراسة جغرافية) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، 2013 ، ص212 .

الشروع إلى أنَّ القوات الأَمنية فرضت سيطرتها على المنطقة واستلمت زمام الأَمور مما أَدى استقرار الاوضاع الأَمنية في المنطقة وانعكس ذلك على انخفاض جرائم الشروع بالقتل.

جدول (6)

أعداد جرائم الشروع المرتكبة لكل (100) إلف نسمة من السكان للمدة (2004 - 2014)

السنوات	عدد جرائم الشروع	عدد السكان	عدد الجرائم لكل 100• الف نسمة من السكان
2004	79	978,400	8,1
2005	78	1,011,597	7,7
2006	91	1,045,862	8,7
2007	89	1,081,203	8,2
2008	80	1,117,624	7,1
2009	96	1,155,087	8,3
2010	62	1,193,603	5,2
2011	57	1,285,823	4,4
2012	68	1,319,608	5,1
2013	55	1,354,180	4,1
2014	52	1,389,549	3,7
المجموع	807	---	---

المصدر: بالاعتماد على

1- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة النجف الاشرف،تقديرات السكان للسنوات (2004 - 2014) ،بيانات غير منشورة.

2-جمهورية العراق، وزارة الداخلية، مديرية شرطة محافظة النجف، شعبة الاحصاء الجنائي، بيانات غير منشورة ، 2014.

• عمل الباحث من خلال تقسيم عدد الجرائم لكل سنة على عدد السكان وضرب الناتج في 100 الف .

شكل (4) نسبة جرائم الشروع لكل (100) الف نسمة من سكان المحافظة للمدة (2004-2014).

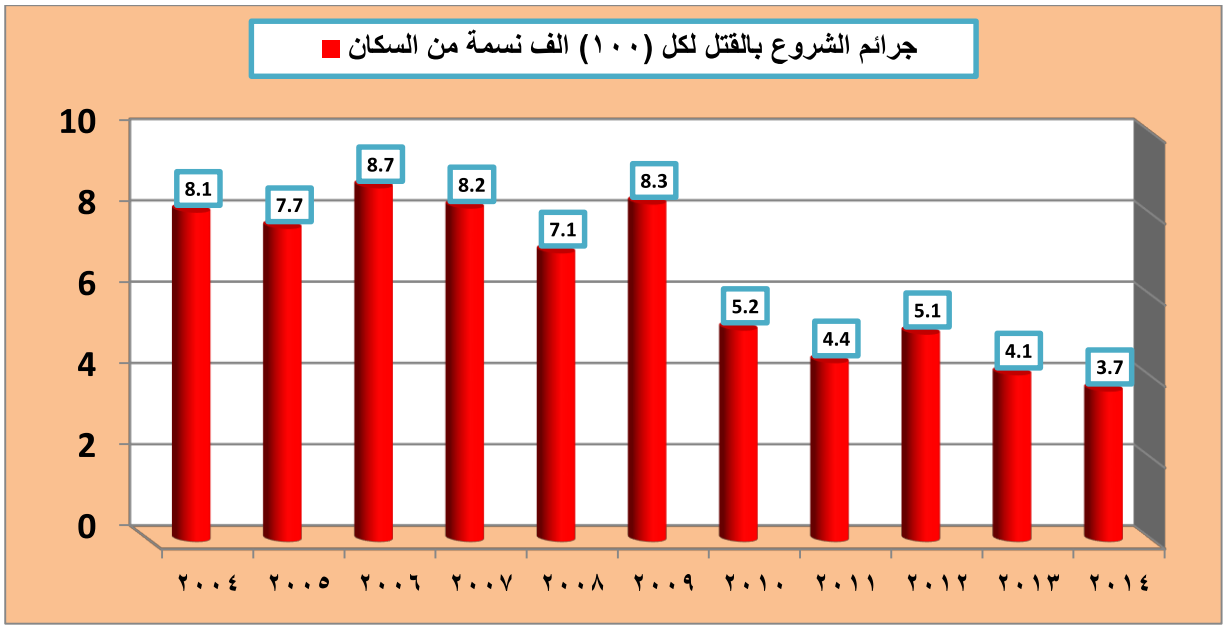

المصدر: جدول (6).

سادسا- توزيع جرائم القتل حسب أشهر السنة في محافظة النجف:

يتضح من الجدول (7) والشكل (5) الخاص بالتوزيع العددي والنسبي لجرائم الشروع بالقتل في محافظة النجف بحسب أشهر السنة لمدة الدراسة (2004 ـ 2014)، أن شهر تموز أَحتل المرتبة الأولى في عدد الجرائم المسجلة في منطقة الدراسة بواقع (84) جريمة وبنسبة بلغت (10,4%) من إجمالي جرائم الشروع في المحافظة. وجاء شهر تشرين الاول في المرتبة الثانية اذ بلغ عدد الجرائم المرتكبة (79) جريمة، وبنسبة بلغت (9,8%) ، في حين جاء شهر آب بالمرتبة الثالثة مسجلاً نسبة بلغت (9,4%) بواقع (76) جريمة من اجمالي جرائم الشروع المسجلة في المحافظة ، أما المراتب الرابعة فكانت من نصيب شهري (اذار ، ايلول) بنسبة (8,9 %) وبواقع 72 جريمة ، واحتل شهر نيسان وحزيران المرتبتين الخامسة والسادسة اذ سجلت (70 ، 68) جريمة على التوالي وبنسبة بلغت (8,7 %،8,4%) على التوالي من اجمالي جرائم الشروع في المحافظة ،واحتل شهر تشرين الثاني وكانون الثاني المرتبة السابعة والثامنة على التوالي بواقع (60 ، 59) جريمة وبنسبة بلغت (7,4% ، 7,3%) على التوالي ، في حين جاء كانون الاول وشباط بالمرتبة الاخيرة من حيث عدد الجرائم المسجلة والتي بلغت(54) جريمة وبنسبة بلغت (6,7%) من إجمالي جرائم الشروع طيلة مدة الدراسة.

يستنتج مما تقدم أنَّ التوزيع الشهري لجرائم الشروع بالقتل في منطقة الدراسة لا يسير على وتيرة واحده بل تتباين من شهرٍ إلى آخر، إذ يظهر أن الأشهر التي احتلت المراتب الثلاث الأولى (اب ، حزيران ، تموز) على التوالي محققة نسبة بلغت (28,2 %) من إجمالي جرائم المرتكبة في محافظة النجف، وهذه الأشهر تمثل فصل الصيف الذي يُعُّد أكثر فصول السنة حرارةً. بينما شكلت الأشهر التي جاءت بالمراتب الثلاث الأخيرة وهي (كانون الأول ، كانون الثاني ، شباط) نسبة بلغت (20,7%) من إجمالي جرائم القتل في المحافظة وهذه الأشهر تمثل فصل الشتاء الذي يُعد أكثر فصول السنة برودةً.

مما يتضح أَنَّ هناك تباين في نسب جرائم الشروع بالقتل ما بين أشهر الصيف وأشهر الشتاء وهذا التباين يعكس حقيقة العلاقة الطردية ما بين ارتفاع درجات الحرارة وزيادة عدد الجرائم في منطقة الدراسة، فكلما ارتفعت درجات الحرارة ارتفعت نسبة الجرائم والعكس صحيح ، وهذا ما سيتم التحقق منه بصورة اوضح في الفقرة القادمة من الدراسة.

جدول (7) توزيع جرائم الشروع بالقتل في محافظة النجف بحسب أشهر السنة للمدة (2004-2014)

السنة / الاشهر	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	المجموع	النسبة
ك2	6	2	12	8	4	7	5	7	4	0	4	59	7,3
شباط	6	5	4	9	5	4	4	4	5	6	2	54	6,7
آذار	7	12	10	9	9	5	1	3	8	3	5	72	8,9
نيسان	5	7	5	6	12	7	4	9	6	2	7	70	8,7
أيار	0	9	4	4	5	6	7	5	8	4	7	59	7,3
حزيران	10	4	12	4	3	8	7	8	4	7	1	68	8,4
تموز	8	8	11	11	4	12	7	3	6	9	5	84	10,4
آب	6	8	6	6	11	14	3	2	5	11	4	76	9,4
أيلول	13	4	8	12	7	3	10	4	6	1	4	72	8,9
ت1	9	5	11	5	6	21	3	5	8	3	3	79	9,8
ت2	5	5	6	8	9	3	6	2	4	5	7	60	7,5
ك1	4	9	2	7	5	6	5	5	4	4	3	54	6,7
المجموع	79	78	91	89	80	96	62	57	68	55	52	807	%100

المصدر: بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة الداخلية ، مديرية شرطة النجف ، شعبة الاحصاء الجنائي ، بيانات غير منشوره ،2014.

شكل (5) التوزيع العددي لجرائم القتل بحسب أشهر السنة للمدة (2004-2014)

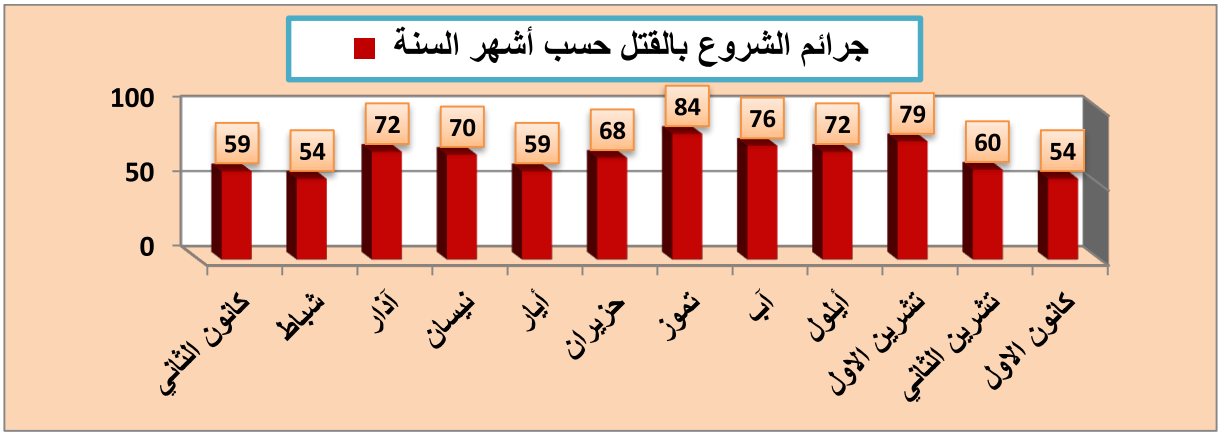

المصدر: جدول (7).

سابعا – العلاقة بين درجة الحرارة وجرائم الشروع بالقتل في محافظة النجف:

لا شك أن تقلبات الجو كثيراً ما يكون لها دخل في إنقباض النفس أو انشراحها وأنها تؤثر على الوظائف العضوية والنفسية للفرد مما يولدُ تصرفات شاذة قد تصل الى حد الجريمة ، لذا اتجهت عناية الباحثين بعلم الاجرام بدراسة أثر درجات الحرارة على الظاهرة الاجرامية فقد دلت بعض الدراسات والأبحاث على وجود علاقة بين درجة حرارة وحجم الظاهرة الاجرامية ونوعها.

يوضح الجدول (8) والشكل (6) العلاقة بين معدل درجات الحرارة ونسب جرائم الشروع لكل شهر من أشهر السنة لمدة الدراسة (2004 ـ 2014)، ويتبين أن معدل درجة الحرارة السنوي بلغ (24,7م) وأن شهر تموز هو أكثر شهور السنة حرارة ، اذ بلغ معدل درجة الحرارة فيه (36,9م) ، وأن شهر كانون الثاني هو أكثر شهور السنة برودةً أذ بلغ معدل الحرارة فيه (11,1م).

كما يتضح أَنَّ أشهر الصيف (تموز ، اب ، حزيران) تتميز بتسجيلها أعلى معدلات درجات الحرارة اذ بلغت معدلات درجات الحرارة لهذه الأشهر (36,9 ، 36,5 ، 34,4) محتلةً بذلك المراتب الثلاث الأولى كأكثر شهور السنة حرارةً. ومسجلة نسب جرائم والتي بلغت (10,4 ، 9,4 ، 8,4) على التوالي. بينما جاءت أشهر الشتاء (كانون الأول، كانون الثاني، شباط) التي تمثل أكثر الشهور برودةً بالمراتب الثلاث الأخيرة في نسب جرائم القتل المرتكبة اذ سجلت (6,7 ، 7,3 ، 6,7) من اجمالي جرائم الشروع في المحافظة ، في الوقت الذي بلغت فيه معدلات درجات حرارة هذه الأشهر (12,8 ، 11,1 ، 13,6) على التوالي.

يُستنتج مما تقدم أَنَّ هناك علاقة طردية ما بين معدلات درجات الحرارة ونسبة جرائم الشروع بالقتل المرتكبة في المحافظة خلال مدة الدراسة وهذا يتفق مع العديد من الدراسات اذ توصَّلَ العديد من العلماء ومنهم (كيتليه) أنَّ نسبة الجرائم تختلف من منطقة الى اخرى باختلاف درجة الحرارة فالجرائم الواقعة على الاشخاص تزداد في المناطق والفصول الحارة، ففي فصل الصيف يطول النهار ويزداد احتكاك الناس بعضهم ببعض ومع وجود الجو الحار يصبح الإنسان أكثر انفعالاً ويزداد نشاطه الجسماني وبالتالي تقع الجريمة لذ يلاحظ ارتفاع جرائم القتل في الاشهر الحارة. بينما يكون العكس في الفصول الباردة اذ تقل حدة الانفعال والتوتر ويكون الفرد اكثر هدوء في المناطق الباردة وهذا يعكس انخفاض نسبة الجرائم الواقعة في الفصول الباردة.

جدول (8) العلاقة بين معدل درجات الحرارة ونسبة جريمة الشروع بالقتل في محافظة النجف بحسب أشهر السنة للمدة (2004 ـ 2014)

الاشهر	معدل درجة الحرارة	نسبة جرائم القتل
كانون الثاني	11,1	7,3
شباط	13,6	6,7
اذار	18,3	8,9
نيسان	24,5	8,7
مايس	30,5	7,3
حزيران	34,4	8,4
تموز	36,9	10,4
اب	36,5	9,4
ايلول	32,8	8,9
تشرين الاول	26,4	9,8
تشرين الثاني	18,2	7,5
كانون الاول	12,8	6,7
المجموع	24,7	%100

المصدر: جدول (7) و وزارة النقل والمواصلات ، الهيئة العامة للانواء الجوية ، قسم المناخ ، بيانات غير منشورة ، 2014

شكل (6)

العلاقة بين معدل درجات الحرارة ونسبة جريمة الشروع بحسب أشهر السنة للمدة(2004-2014)

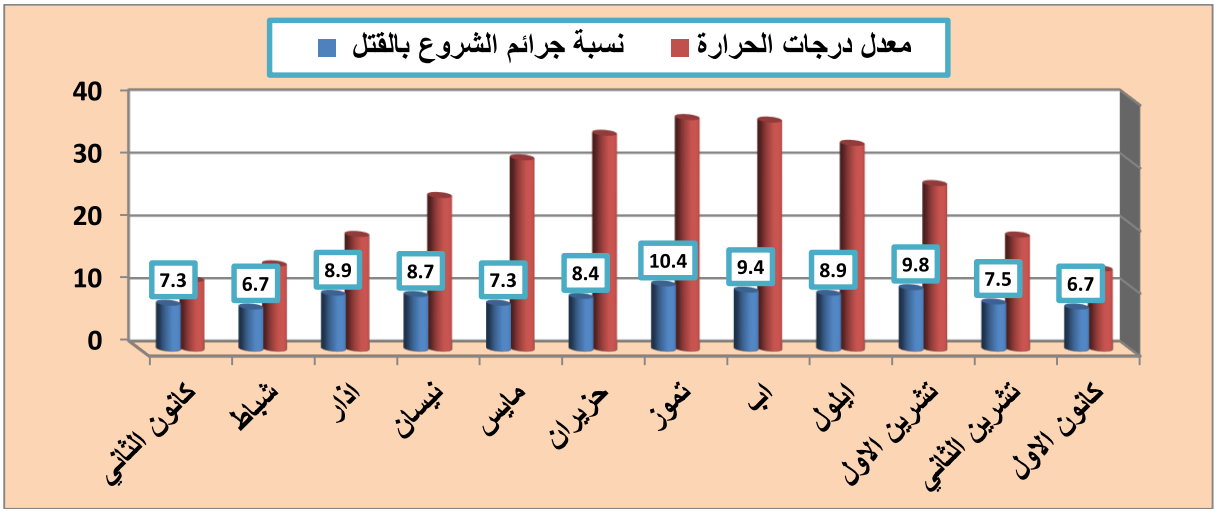

المصدر: جدول (8).

الإستنتاجات

1- أن مركز قضاء النجف يأتي بالمرتبة الأولى في عدد جرائم الشروع بالقتل البالغة (390) جريمة من أصل (807) وهو إجمالي جرائم الشروع بالقتل المسجلة في المحافظة خلال مدة الدراسة.

2- وجود علاقة طردية بين الحجم السكاني وجرائم القتل للوحدات الإدارية في محافظة النجف خلال مدة الدراسة.

3- أنَّ عدد جرائم الشروع بالقتل لكل (100) إلف نسمة من السكان بحسب الوحدات الادارية (2004 – 2014)، يظهر بوضوح في (ناحية الحيرة) اذ احتلت المرتبة الاولى ما بين الوحدات الادارية بمعدل بلغ (90,1) جريمة لكل (100) ألف نسمة من السكان.

4- أنَّ عدد جرائم الشروع بالقتل في محافظة النجف تتجه نحو التناقص خلال مدة الدراسة ، اذ سجلت أعلى نسبة لجرائم الشروع في المحافظة خلال سنة 2009 بلغت (11,9%) بواقع (96) جريمة حتى وصلت في عام 2014 إلى ادنى مستوياتها من حيث عدد جرائم المسجلة في المحافظة خلال مدة الدراسة.

5- هناك تباين في نسب جرائم الشروع بالقتل ما بين أشهر الصيف وأشهر الشتاء وهذا التباين يعكس حقيقة العلاقة الطردية ما بين ارتفاع درجات الحرارة وزيادة عدد الجرائم في منطقة الدراسة، فكلما ارتفعت درجات الحرارة ارتفعت نسبة الجرائم والعكس صحيح ، اذ احتل شهر تموز المرتبة الأولى في عدد الجرائم المسجلة في منطقة الدراسة بواقع (84) جريمة وبنسبة بلغت (10,4%) من إجمالي جرائم الشروع في المحافظة.

التوصيات

معظم الدراسات تختتم جهودها بمجموعة من التوصيات التي من شأنها أنْ تخفف أو تحدّ من آثار الجريمة على المجتمع الإنساني، وانبثاقاً من النتائج التي توصلت إليها الدراسة هناك جملة من التوصيات التي تهم المؤسسات ذات العلاقة ومنها المؤسسات الأمنية.

1- أكدت نتائج الدراسة على وجود مناطق تُعُد مكاناً لتنفيذ الجريمة ومنها ناحية الحيرة، لذا فعلى الجهات المعنية التشديد والمراقبة عليها بواسطة الدوريات المرابطة والمتحركة بهدف رصد حركة المجرمين، للحدِّ من وقوع الجريمة.

2- تخصيص مادة منهجية لطلبة الدراسات الأولية والعليا لجغرافية الجريمة وتشجيع الباحثين على دراستها ومعرفة خصائصها.

3- التعاون مع الأجهزة الأمنية لكي تتمكن هذه الأجهزة من إداء مهامها والإيفاء بالتزاماتها على أحسن وجه ممكن وهذا العمل يمكن أن يتم عن طريق الإرشاد الإجتماعي والبحث العملي ووسائل الإعلام الجماهيري والمؤسسات التربوية والثقافية.

4- تسهيل عمل الباحثين من خلال توفير البيانات والإحصاءات المتعلقة بظاهرة الجريمة فضلاً عن دخول السجون ومقابلة المسؤولين بغية الحصول على المعلومات الضرورية.

5- توعية وإرشاد المجتمع للأبعاد المكانية والزمانية لمكافحة الجريمة والحد منها، لأنها تعُد ظاهر سلبية عند المجتمع المتحضر من خلال العمل على عقد ندوات جماهيرية.

6- نظراً لعلاقة الجريمة بالكثافة السكانية لذا لابد من توفير مرافق الترويح والترفيه والمنتديات الإجتماعية وغيرها من الوسائل التي من شئنها أن تخفف من العبء الذي يقع على كاهل المواطن مما قد تحد من الجريمة.

المصادر

1- بن محيا ، ناصر بن متعب، العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم الشرطية ، الرياض ، 2003.

2- سعدون شلال ظاهر ، زين العابدين عزيز الشبلي ، اطلس النجف الجغرافي ، سلسلة اصدارات مركز الفارابي للبحوث والدراسات والنشر ، جامعة الكوفة كلية التربية للبنات ، 2014.

3- الشمري ، تركي بن عذال، جريمة الشروع في السرقة وعقوبتها في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي(دارسة تأصيلية تطبيقية مقارنة)، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية الدارسات العليا، جامعة نايف، الرياض، 2002.

4- طيبي رزيق ، الشروع في الجريمة ، رسالة ماجستر ، غير منشورة ، جامعة عبد الرحمن ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، 2015.

5- المدهون ، ياسر عفيف، الشروع في الجريمة (دراسة تحليلية مقارنة)جامعة القدس ،فلسطين ، 2012.

6- المشهداني ، محمود حسن واخرون،الاحصاء الجغرافي،مطبعة جامعة بغداد،1979.

7- مصطفى عبد السلام المبرد ، السكان والجريمة في منطقة المرقب في ليبيا (دراسة جغرافية) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة المنصورة ، 2013.

8- الهواوشة ، أيمن نواف، الجريمة المستحيلة، دراسة مقارنة دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر،. 2010.

9- قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المادة (30).

10-جمهورية العراق ، وزارة الموارد المائية الهيئة العامة للمساحة ، خريطة موقع محافظة النجف من العراق ، بمقياس 1000000/1 ، بغداد ، 2010.

11-جمهورية العراق، وزارة الداخلية ، مديرية شرطة النجف ، شعبة الاحصاء الجنائي ، بيانات غير منشوره ،2014.

12-وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية إحصاء محافظة النجف الاشرف،تقديرات السكان للسنوات (2004 – 2014) ،بيانات غير منشورة.

13-وزارة النقل والمواصلات ، الهيئة العامة للانواء الجوية ، قسم المناخ ، بيانات غير منشورة ، 2013.